

أكد سعيه لتشكيل الحكومة المدنية وانفتاحه على كافة القوى السياسية المجلس العسكري السوداني يحذر من غلق الطرق وممارسة دور الشرطة

حذر المجلس العسكري الانتقالي في السودان أمس من غلق الطرق والسيطرة على حركة المواطنين. وقال المجلس في بيان صحفي إنه سيتم فوراً فتح الممرات والطرق والمعابر، مشيراً إلى «قيام بعض الشباب بممارسة دور الشرطة والأجهزة الأمنية في تخط واضح للقوانين واللوائح».

وتأتي هذه الخطوة بعد أن أعلنت قوى معارضة أمس الأول تعليق التعاون مع اللجنة السياسية للمجلس العسكري واتهموها بأنها تتآلف من «بقايا» النظام السابق في إطار حملة أوسع نطاقاً للضغط من أجل تسليم السلطة للمدنيين.

وتوصف اللجنة السياسية للمجلس العسكري بأنها قناة الاتصال الرئيسية بين جماعات المعارضة والمجلس.

من جانبه، أكد المتحدث باسم المجلس العسكري الانتقالي بالسودان، الفريق شمس الدين كباشي، أن المجلس يتعجل تشكيل الحكومة المدنية، وأنه منفتح على كافة القوى السياسية، منوهاً بوجود الكثير من نقاط الالتقاء بين الأحزاب المختلفة، وأن الاختلافات ليست كبيرة ويمكن تجاوزها.

وقال كباشي إن المجلس يعمل على دراسة المقترحات التي قدمت من القوى السياسية، والتي تتناول إجراءات الفترة الانتقالية وتشكيل الحكومة

والمؤسسات في هذه الفترة، مؤكداً أهمية اللقاءات التي عقدت في هذا الصدد.

ويطالب تجمع المهنيين السودانيين المعارض بعملية انتقال للحكم المدني تتضمن المشاركة في المجلس السيادي وحكومة مدنية بصلاحيات واسعة بجانب الحفاظ على «مكتسبات الثورة».

كما يطالب التجمع بتغيير «شامل» من أجل «إنهاء القمع العنيف للمعارضة وتطهير البلاد من الفساد» وتخفيف أزمة اقتصادية تفاقمت في السنوات الأخيرة من حكم الرئيس السابق عمر البشير.

يذكر أن الجيش السوداني عزل البشير في 11 من أبريل الحالي بعد احتجاجات اندلعت في 19 ديسمبر الماضي وبلغت ذروتها بالاعتصام أمام مجمع وزارة الدفاع في السادس من الشهر الحالي.

وما زالت الاحتجاجات مستمرة في السودان ويقول قادتها إنها لن تتوقف قبل أن يسلم المجلس العسكري الانتقالي السلطة لقيادة مدنية قبل إجراء انتخابات.

وتعهد رئيس المجلس عبدالفتاح البرهان فور تسلمه السلطة بإجتماعات رموز ومكونات النظام السابق، مشيراً إلى أنه سيشكل حكومة مدنية يتفق عليها من الجميع خلال مرحلة انتقالية تمتد عامين كحد أقصى.

خروج أكثر من 4 آلاف لاجئ من مخيم الركبان الجيش السوري يستهدف أوكرار الإرهابيين بريف إدلب



• عنصر من الجيش السوري يستهدف أحد أوكرار الإرهابيين

الماضية، عاد 1203 لاجئين إلى الجمهورية العربية السورية بينهم 392 لاجئاً «118 امرأة و200 طفل» من لبنان عن طريق معبري «جديدة يابوس وتلكج»، بالإضافة إلى 811 شخصاً «243 امرأة و414 طفلاً»، عادوا من الأردن عبر معبر «نصيب»، وأُشِير البيان إلى أن 87 نازحاً عادوا، خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية إلى مناطق إقامتهم الدائمة داخل البلاد، مضيفاً أن الوحدات الفرعية التابعة لسلاح الهندسة العسكرية للجيش العربي السوري، قامت خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية، بعملية تطهير الأراضي من الألغام على مساحة 2.9 هكتار، وذلك في محافظتي درعا ودمشق، بالإضافة إلى أنه تم اكتشاف وتدمير 29 عبوة قابلة للانفجار.

وأخرج الناس من هناك. وقال كويتيشين: «حتى 22 أبريل، خرج 4345 لاجئاً من مخيم الركبان، بما في ذلك 940 رجلاً و1136 امرأة و2269 طفلاً».

وأضاف كويتيشين: «وحتى هذا الوقت، استلم 1956 لاجئاً وثائق جديدة... وعادوا إلى ديارهم».

ووفقاً له، تم استيعاب جميع اللاجئين الذين غادروا مخيم الركبان في أربعة مراكز إقامة مؤقتة في محافظة حمص.

من جهة أخرى، أكد المركز الروسي للمصالحة بين الأطراف المتنازعة في سورية، أمس، أن أكثر من 1.2 ألف لاجئ عادوا إلى سورية من أراضي الأردن ولبنان، خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية.

وذكر مركز المصالحة أنه خلال الساعات الأربع والعشرين

أفاد مصدر عسكري بأن وحدات الجيش السوري دمرت بضربات مدفعية وصاروخية أوكراراً لإرهابيي «جبهة النصرة» على أطراف بلدة التمانعة وقريتي ترعي وأم جلال بريف إدلب الجنوبي الشرقي وذلك رداً على خروقاتها المتواصلة لاتفاق منطقة خضض التصعيد.

ونفذت وحدات من الجيش أسس ضربات مدفعية مركزة على تجمعات لإرهابيي تنظيم جبهة النصرة في قرى شهرناز وشورلين والكركات والصحيرية بجبل شحضبو في ريف حماة الشمالي الغربي.

على صعيد آخر، أعلن رئيس مركز المصالحة الروسي في سورية، فيكتور كويتيشين، أن مركز المصالحة، بالتعاون مع السلطات السورية، نجح للمرة الأولى منذ أربع سنوات على وجود مخيم الركبان في بدء

قوات إسرائيلية اعتقلت 16 فلسطينياً بالضفة الغربية... واقتمت عدة بلدات

واعتقلت المواطنين بزعم أنهم مطلوبون.

واقتمت قوات الاحتلال الإسرائيلي صباح أمس، عدداً من البلدات الفلسطينية ونصبت حواجز عسكرية في محافظة الخليل جنوب الضفة الغربية المحتلة على ما ذكرت اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان.

وقالت اللجنة أن قوات الاحتلال داهمت بلدات ترقوميا وإذنا وبيت عوا ودير سامت، ونصبت حواجز عسكرية على مداخل بلدتي سعير وحلحول، وفي خلة حاضور بالبلدة القديمة وسط مدينة الخليل، وأوقفت المركبات وفتشتها ودققت بطاقات المواطنين، ما تسبب في إعاقة مرورهم. كما نصبت قوات الاحتلال حواجز عسكرية على طريق مسافر يطا جنوب الخليل وعزلت مرور معلمي عدد من المدارس في المنطقة.



• مستوطنون منطرون يقومون بحادث الأقصى

الحرم أمام المصلين المسلمين هو تعد سافر على حرمة الحرم، واعتداء على حق المسلمين بالوصول إلى أماكن العبادة الخاصة بهم والتي كفلتها جميع الاعراف والشرائع والقوانين الدولية.

ونشرت قوات الاحتلال المئات من عناصرها في محيط الحرم الشريف لتأمين حماية احتفالات المستوطنين المستوطنين في المكان.

من جهة أخرى، قال نادي الأسير الفلسطيني إن قوات الاحتلال الإسرائيلي شنت فجر أمس حملة دهم واعتقالات واسعة بمناطق الضفة الغربية المحتلة طالت ستة عشر فلسطينياً.

وأضاف النادي في بيان أن قوات الاحتلال الإسرائيلي اقتطعت مناطق متفرقة في مدن طولكرم ونابلس وقلقيلية ورام الله والبيرة وبيت لحم والخليل

استمررا للاستفزازات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين، قاد وزير الزراعة في حكومة الاحتلال أوري ارئيل اقتحام عشرات المستوطنين المتطرفين اليهود لباحات المسجد الأقصى المبارك، الحرم القدسي الشريف بمدينة القدس المحتلة، وذلك في ثالث أيام «عيد الفصح اليهودي».

وقال مدير عام دائرة الاوقاف الإسلامية العامة وشؤون المسجد الأقصى بالقدس الشيخ عزام الخطيب، إن وزير الزراعة اليميني المتطرف وأكثر من 170 متطرفاً يهودياً استباحوا ساحات المسجد الأقصى على شكل مجموعات متتالية، عبر باب المغاربة بحراسة مشددة من شرطة وقوات الاحتلال الإسرائيلي المدججين بالسلاح، حيث راقفوا مجموعات المستوطنين المقتمحين خلال سيرهم بساحات الحرم القدسي الشريف بدءاً من

فلسطينيون يشيدون بموقف فرنسا المعارض لاقطاع أموال الضرائب

إسرائيلية، قدمت فرنسا احتجاجاً الأسبوع الماضي لإسرائيل حول اقطاع جزء من أموال عائدات الضرائب الفلسطينية، وطالبت بتسليم هذه الأموال كاملة وغير منقوصة للسلطة الفلسطينية، وذكرت وسائل الإعلام الإسرائيلية أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو رفض الطلب الفرنسي، عبر رسالة رسمية شديدة المهلجة وجهها إلى باريس. ومؤخراً، حذر مسؤولون فلسطينيون من تفاقم خطر للأزمة المالية للسلطة الفلسطينية على إثر أزمة عائدات الضرائب مع إسرائيل، بما يهدد قدرتها على صرف كامل رواتب الموظفين الحكوميين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

السلطانية الرسمية، باريس إلى البناء على هذا الموقف بوصفها راعية الاتفاق المنظم للعلاقات الاقتصادية بين الجانبين الفلسطيني الإسرائيلي. وأشار إلى أن اجتماعاً لمجموعة الدول المانحة سيعقد في بروكسل نهاية الشهر الحالي «حيث من المتوقع الحصول على مواقف داعمة من أجل تجاوز الظروف المالية الصعبة للسلطة الفلسطينية». وفي السياق ذاته، كتب وزير الشؤون المدنية في السلطة الفلسطينية حسين الشيخ على حسابه في «تويتر»: «نشكراً لفرنسا وموقفها الرافض لسياسة إسرائيل في حجب أموال المكافحة الفلسطينية، وعدم التزامها ببروتوكول باريس الاقتصادي».

أشاد مسؤولون فلسطينيون أمس بموقف فرنسا المعارض لاقطاع إسرائيل أموال عائدات الضرائب الفلسطينية.

وقال رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية، خلال افتتاحه اجتماع حكومته الأسبوعي في مدينة رام الله «نشكر الموقف الفرنسي الناقد لإسرائيل حول قرصنة إسرائيل أموال الضرائب الفلسطينية».

وأضاف اشتية «نؤكد على إدانتنا للقرصنة الإسرائيلية لأموالنا المستحقة من عائدات الضرائب». من جهته، أكد وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي على «أهمية الموقف الفرنسي بشأن مطالبة إسرائيل بالإفراج عن أموال الضرائب الفلسطينية». ودعا المالكي، في تصريحات للإذاعة

نائب عن «نينوى» يحذر من عمليات خطف واستهداف قرى المحافظة

رئيس الأركان العراقي: خلايا الإرهاب النائمة تحت السيطرة



• عشان الغانمي

أحمد الجربا، أمس، إن التنظيم الإرهابي يقوم بعمليات خطف واستهداف لبعض القرى في محافظة نينوى.

وطالب في بيان صحفي: «رئيس الحكومة العراقية عادل عبد المهدي بإرسال قطعات عسكرية إلى قضاء البعاج وناحية تل عبيدة وقضاء الحضري ومطار ثري الكراج لقيام التنظيم الإجرامي بعمليات خطف واستهداف لأهالي تلك المناطق».

وأضاف أن «وضع مناطق غرب محافظة نينوى غير مستقر، خصوصاً بعد قيام التنظيم الإرهابي بعمليات خطف واستهداف بعض القرى في قضاء البعاج، ما اضطر أهالي بعض القرى إلى النزوح منها».

وأشار إلى أن «سبب التحركات التي يقوم بها التنظيم، يعود لعدم وجود قطعات عسكرية تابعة لوزارة الدفاع». محذراً من «تكرار أحداث يونيو عام 2014 عندما سيطر التنظيم الإرهابي على محافظة نينوى».

أكد رئيس أركان الجيش العراقي الفريق أول ركن عثمان الغانمي، أمس الأول، أن خلايا التنظيم الإرهابي في العراق تحت السيطرة، مشدداً على أن التهديد يتعلق بفكر التنظيم في حد ذاته.

وقال الغانمي خلال كلمة له في مؤتمر صحفي بـ «مركز النهدين للدراسات الاستراتيجية»، التابع للحكومة العراقية، «إن منظومة الاستخبارات العراقية تعمل بشكل كبير لمنع أي تحركات للخلايا النائمة في البلاد والتي هي بالأساس تحت سيطرة القوات الأمنية العراقية».

وأضاف أن «التهديد على المستوى البعيد، يتعلق بفكر التنظيم الإرهابي فهذا هو الخطر لأن التنظيم لم يعد يسيطر على أي شبر داخل الأراضي العراقية».

وأشار إلى أن «العراقيين الذين اعتقلوا وأعيدوا إلى العراق من سورية، يمتلكون فكراً متطرفاً كبيراً، لذا نحتاج إلى عمل لتفكيك هذه الأفكار من خلال التأهيل النفسي».

من جانبه، قال النائب عن محافظة نينوى العراقية،

254 قتيلاً و1228 جريحاً جراء المعارك حول طرابلس

البعثة الأممية في ليبيا: مصرعون على عقد الملتقى الوطني

الحرب الحالية منذ الرابع من أبريل الحالي جنوب العاصمة طرابلس».

وأكد العلم أن هذا الأمر لن يثنى البعثة عن القيام بواجباتها في ليبيا، مشيراً إلى أن البعثة ومعهما منظمات الأمم المتحدة الإنسانية تعمل بلا كلل من أجل مساعدة المدنيين العالقين في مناطق النزاع أيضاً النازحين.

من جهة أخرى، ارتفعت حصيلة ضحايا المعارك التي يشهدها محيط العاصمة الليبية طرابلس بين قوات الجيش الليبي وقوات

حكومة الوفاق إلى 254 قتيلاً و1228 جريحاً.

وأوضحت منظمة الصحة العالمية عبر صفحتها على «فيسبوك» أمس أن فرقها الطبية المتخصصة المنتشرة في طرابلس أصحت هذا العدد من الضحايا، مشيرة إلى أنها مستمرة في تقديم خدماتها الصحية للمصابين.

وكانت آخر حصيلة لضحايا المعارك في طرابلس أعلنتها المنظمة السبت الماضي بلغت 220 قتيلاً و1066 جريحاً.

وتشهد ليبيا منذ عدوان حلف

قال مدير مكتب الإعلام ببعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا جان العلم، إن الأولوية لدى البعثة في الوقت الراهن هي وقف الحرب وإسكات صوت المدافع، مؤكداً أن البعثة ما زالت مصرة على عقد الملتقى الوطني الجامع فور توفر الظروف اللازمة لتنظيم الحدث.

وأضاف العلم أن البعثة تعمل وفق قرارات مجلس الأمن، لكن الانقسام في المجتمع الدولي ومجلس الأمن «يحد من خيارات البعثة في إيجاد حل سريع لوقف



• استمرار المعارك للسيطرة على طرابلس